مدى فاعلية الآليات الاتفاقية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية

(توصيف الوضع القانوني الدولي لحوض المتوسط)

اعداد: د. فرج عبدالله سعد موسى

أستاذ القانون الدولي العام بكلية القانون / جامعة عمر المختار

عميد دكتور / إبراهيم علي محمد العوامي

أستاذ القانون العام بالأكاديمية العسكرية للعلوم الأمنية والاستراتيجية

الـمـستخلص

تشهد دول البحر المتوسط الكثير من التغيرات الجيوسياسية، الأمر الذي أفرز العديد من الظواهر والتي من اهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تحولت إلى معضلة رتبت العديد من الآثار السلبية سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية، وكذلك من جوانب حقوق الإنسان، الأمر الذي دفع الدول على المستوى الإقليمي والدولي إلى السعي الى الحد من هذه الظاهرة عن طريق العديد من الاتفاقيات. وقد دفعت المآسي المتكررة في منطقة البحر الأبيض المتوسط دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي إلى تبني سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين حماية المهاجرين الذين يحاولون للوصول إلى حدود الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر، وتقاسم المسؤولية بين الدول المعنية من خلال تعزيز التعاون مع الدول العبور. تركز هذه الدراسة على مدى فاعلية سياسات وإجراءات الدول الإفريقية والاتحاد الأوروبي الحالية والمخطط لها من أجل حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين من قبل دخولهم إلى للاتحاد الأوروبي عن طريق البحر أو بعد مغادرتهم أراضي الاتحاد. سوف نعمل من خلال هذه الدراسة من خلال معرفة ماهية الهجرة غير الشرعية، على تقييم السياسات والإجراءات الاتفاقية الدولية ومقدرتها من الحد من الهجرة ومكافحتها. وعلى الرغم من إننا لا نستطيع إنكار وجود أدوات لمراقبة الحدود البحرية، إلا أن ضمانات حقوق الإنسان في دول العبور وبالتحديد في دول شمال افريقيا مثل ليبيا والمغرب ، وضعف آليات الرصد والمراقبة تمثل عائقا دون تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد من هذه الظاهرة، علاوة على ذلك، أن سياسات دول أللاتحاد الأوروبي تهدف فقط الى حماية حدودها الخارجية دون ما يسمى بالهجرة والعودة "غير الشرعية" وكيفية ترجيعهم، وهذا ما يؤدى الى تهديد المهاجرين المقيمين بشكل غير نظامي، وعدم تطوير الاستراتيجيات الفعالة في حماية حقوقهم وضمان إنقاذ ارواحهم ولهذا السبب تقدم دراستنا توصيات محددة بشأن ضمان إتباع نهج متماسك من قبل الدول الإفريقية ودول الاتحاد الأوروبي يقوم على حقوق الإنسان ويهدف الى الحد من الظاهرة تحسين حماية حقوق المهاجرين .

الكلمات المفتاحية:

هجرة غير شرعية – اتحاد أوروبي – البحر المتوسط – حقوق انسان – اتفاقيات دولية – اتجار بالبشر

Abstract

The Mediterranean countries are witnessing many geopolitical changes, which have produced many phenomena. The most important of which is the phenomenon of illegal immigration, which has turned into a dilemma that has caused many negative effects, whether from an economic, social, or security aspect, as well as from human rights aspects, which has prompted countries at the regional and international levels seek to reduce this phenomenon through several agreements. Repeated tragedies in the Mediterranean region have prompted the southern Mediterranean countries and the

European Union to adopt a series of measures aimed at improving the protection of migrants trying to reach the EU borders by sea, and to share responsibility among the countries concerned by strengthening cooperation with transit countries. This study focuses on the effectiveness of current and planned policies and procedures of African countries and the European Union in order to protect the basic rights of migrants before they enter the European Union by sea or after they leave the Union's territory. Through this study, we will work This study is going to be conducted to evaluate international agreement policies and procedures and their ability to reduce and combat illegal immigration. Although we no one cannot deny the existence of tools to monitor maritime borders, human rights guarantee in transit countries, specifically in North African countries such as Libya and Morocco, and the weakness of monitoring and control mechanisms represent an obstacle to the implementation of international agreements related to reducing this phenomenon. Moreover, the policies of the European Union countries aim only to protect their external borders, without the so-called "illegal" migration and return and how to return them. This leads to the threat of migrants residing irregularly, and the failure to develop effective strategies to protect their rights and ensure the saving of their lives. For this reason, our study provides specific recommendations to ensuring a coherent approach by African countries and European Union countries that is based on human rights and aims to reduce the phenomenon and improve the protection of migrants' rights.

Key words: -
Illegal immigration - European Union - Mediterranean - human rights - international agreements - human trafficking

المقدمة

دفعت المآسي المتكررة التي وقعت في البحر الأبيض المتوسط الدول العربية التي تقع في الشمال الافريقي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين حماية المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى حدود الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر، وقد اتفقت دول حوض المتوسط مجتمعة تقاسم المسؤولية بين البلدان المعنية من خلال تعزيز التعاون مع دول العبور واجراء العديد من الاتفاقيات التي تحد من الهجرة وتحسن من وضع والعمل على حماية حقوقهم الأساسية قبل دخولهم إلى دول الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر أو بعد مغادرتهم أراضي الاتحاد الأوروبي .

وتعد الهجرة الغير الشرعية في حوض المتوسط واحدة من اهم المشكلات التي تواجه الدول لاعتبارات متعددة، ذلك ان الاضطرابات المترتبة على هذه الظاهرة سواء المرسلة او الدول المستقبلة تؤدي الى المساس بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول وتشكل تهديد لأمنها القومي ولمصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.[1]

ان دراستنا سوف تركز على مدى فعالية أدوات التعاون مع بلدان حوض المتوسط من خلال التي تشمل ضمانات حقوق الإنسان ، غير ان الملاحظ في السنوات الأخير هو تزايد اعداد المهاجرين وبالأخص في الدول التي تعاني من أزمات سياسية مثل ليبيا والنيجر ومالي مما أدى الى ضعف عمليات الرصد والمراقبة لحدود دول الساحل الافريقي من جهة وعبور العديد من المهاجرين عبر الأراضي الليبية من جهة أخرى، علاوة على ذلك، الواضح من ان الهدف الأساسي لسياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي الحالية لا يزال يتمثل في حماية الحدود الخارجية ضد ما يسمى بالهجرة "غير الشرعية" وعودة المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني فقط ، بدلاً من تطوير استراتيجيات فعالة لحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين، من خلال إنقاذ ارواحهم من الغرق في البحر الأبيض المتوسط.

سوف نحدد في دراستنا المشاكل التي تعوق تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض المتوسط في الحد من العبور والهجرة عبر البحر، كذلك سوف نعمل من خلال هذا البحث الى إعطاء العديد من التوصيات المتعلقة بضمان اتباع نهج متماسك قائم على حقوق الإنسان، وتحسين حماية حقوق المهاجرين الذين يسعون إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن قبل ذلك سوف نتعاطى مشكلة دراستنا الأساسية المتمثلة في مدى كفاية التعاون الدولي للحد من الهجرة الغير الشرعية، ومعرفة العوامل المؤدية الى ارتفاع هذه الظاهرة.

-أهمية البحث:

تكمن أهمية دراستنا الأساسية في تحديد العوامل الأساسية التي تؤدي الى ارتفاع معدلات المهاجرين عبر البحر المتوسط الى دول الاتحاد الأوروبي ، حيث ان الهجرة في السنوات العشر الأخيرة لم تعد قاصرة على المواطنين من أصول افريقية ، وانما تعداها ، لتكون من جنسيات مختلفة حيث أصبحت دول شمال افريقيا وعلى رأسها الدولة الليبية محط اقبال كل الراغبين في الهجرة الى أوروبا بسبب ضعف مراقبة الحدود في ليبيا ، مما أدى الى عبور العديد من المهاجرين عبر البحر بغية الوصول الى الشواطئ الإيطالية واليونانية والمالطية، وتعرض

[1] -محمد الصافي، إشكالية الهجرة الغير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن العشرين (المغرب نموذجا) ط 1، العدد الثالث ، شهر يونيو 2021 ص 3. متوفر على الموقع الإلكتروني https://.asjp.cerist.dz/en/downArticl ، تاريخ الزيارة 2023/11/1

اغلبهم للغرق ، وقبل ذلك تعرض الكثير من الى التعذيب والاسترقاق والاتجار بهم في مخالفة وانتهاك لكل المواثيق الدولية التي تحرم الاتجار بالبشر ، لذلك سوف نتناول في دراستنا ومن وجهات نظر مختلفة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسببة في ارتفاع هذه لظاهرة.

-إشكالية الدراسة:

لقد تعددت الأسباب الدافعة الى الهجرة غير الشرعية باختلاف وتعدد أنواعها وتختلف حتى في النوع الواحد، ولذلك فالهجرة غير الشرعية كجزء من حركات الإنسان الاجتماعية لها أسباب عديدة ومتنوعة، ويكفي عامل للهجرة او قد تكون مرتبطة بمجموعة منها، لكن مهما يكن لا تخرج عن الجوانب الأكثر تعلقا بالحياة وهي الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، والقانونية متمثلة في مدى فاعلية وقدرة الاتفاقيات الدولية العامة او ذات الطابع الإقليمي، في الحد من هذه الظاهرة، لذلك فللهجرة علاقة متعددة الوجوه مع امن الإنسان، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب امن الإنسان هي الحوافز التي تدفع الأفراد الى مغادرة وطنهم الأصلي سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل، تشمل هذه العوامل كذلك انتشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي.

وبالتالي إشكالية دراستنا تتبلور في طرح عدة تساؤلات تتمثل في كل من:

1-ماهي تداعيات الهجرة الغير الشرعية، وهل التزمت دول (5+5) بالاتفاقيات التي ابرمتها للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية؟

2 -هل الاتفاقيات التي ابرمتها دول حوض المتوسط فعالة في ضل الفوضى التي تعيش فيها ليبيا والسودان ومالي وبقية دول الساحل الافريقي؟

3-هل تستطيع التدابير التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في مساعدتها لبقية الدول الافريقية من الحد من الظاهرة او على العكس من ذلك هي تهدف حماية حدودها؟

4-كيف فاقمت اجراءات الاتحاد الأوروبي من تدني وضع المهاجرين في دول العبور وهل سببت في حدوث عدة انتهاكات على حقوقهم؟

5 -ما هي العوال المميزة لهذه الظاهرة عن الظواهر الأخرى المشابهة مثل اللجوء والاتجار بالبشر؟

6-ما هي عوامل ارتباط هذه الظاهرة بجرائم أخرى مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر

- إهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى هو مدى فاعلية السياسات والإجراءات الحالية والمخطط لها من قبل الدول الافريقية والاتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية والاثار السلبية المترتبة عليها جرائم اتجار بالبشر ، وكذلك حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين قبل دخولهم إلى الاتحاد أو بعد مغادرتهم أراضي الاتحاد، وذلك من خلال تحديد معدلات المهاجرين في اطار بيانات مقسمة بين اعداد العابرين والوفيات في البحر ، كذلك تحديد عوامل الدفع والجذب الكامنة وراء تدفق المهاجرين القاصدين الوصول الى الاتحاد الأوروبي ، وما هي الأسباب التي تؤدي الى ارتفاع اعداد المهاجرين وما هي الجهات الغير الشرعية والعصابات التي وراء الاتجار

بهم والتي تساعد على اخراجهم عبر البحر ، كذلك نهدف من دراستنا هذه الى التعمق في القوانين والاتفاقيات الدولية التي تنظم وضع المهاجرين الغير شرعيين وكيفية اعادتهم الى اوطانهم.

-منهجية الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من اخلال اختيار متغير مستقل يساعد على اختيار قاعدة بيانات متعددة عن اعداد المهاجرين العابرين عبر المتوسط في السنوات العشر الأخيرة أي منذ عام 2012 الى عام 2022، وفي نفس الوقت يعمل على تحديد معلات الارتفاع والانحدار للمهاجرين بالتزامن مع تطبيق الاتفاقيات الإقليمية التي تحد من تزايد اعداد المهاجرين، ومن ثم نستخدم المنهج التاريخي الذي يستحضر عدد المواثيق الدولية التي نظمت حقوق المهاجرين والعقوبات التي تطال العصابات التي تساعد على الهجرة.

-خطة الدراسة:

سوف نستخدم في دراستنا هذه خطة ثنائية نتطرق في المبحث الأول الى ماهية الهجرة الغير الشرعية وعرفة جوانبها، ومن ثم نتناول في المبحث الثاني مسألة التداعيات التي سببتها الهجرة غير الشرعية على دول حوض البحر المتوسط وآليات مكافحتها، وكيفية الحفاظ على حقوق الانسان.

المبحث الأول

تعريف الهجرة غير الشرعية واسبابها وطرق منافذها الغير شرعية

من خلال هذا المبحث نحاول تحديد ماهية الهجرة الغير الشرعية وتحديد مفهومها في الفقه الدولي وكيف حددت من خلال النص عليها في الاتفاقيات ذات الطابع الإقليمي او الدولي، لذا تطلب علينا في هذا المبحث من دراستنا ان نركز على ما يميز الهجرة عن المفاهيم الأخرى او الحلات المشابهة، ومن ثم نعرف العوامل المسببات التي ترفع من معدلات المهاجرين الغير شرعيين في عبورهم الأراضي الافريقية بغرض الوصول الى دول الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي فان دراستنا سوف تكون من خلال تحديد ماهية الهجرة الغير شرعية في المطلب الأول من دراستنا وبعدها نتطرق الى أسبابها والعوامل المؤدية لها ومنافذها الغير الشرعية .

المطلب الاول

ماهية الهجرة الغير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

تعني الهجرة في ابسط معانيها، انتقال الأشخاص سواء افراد أو جماعات من مكان إلى أخر باحثين عن الأفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو أمنياً، ويلخص ذلك العالم الديمغرافي الفرنسي الفريد سوفي بقوله (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات).[2]

ومنذ القديم والإنسان يهاجر من مكان إلى آخر دون قيد أو عائق حتى ظهور الثورة الصناعية الأوروبية وما تبعها من تطور في القوانين المحلية والدولية، حيث فرضت جوازات السفر وتأشيرات الدخول التي حدت وقللت من حرية تنقل الأشخاص والجماعات.

وبعدها في ظل الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الدول والمجتمعات الأوروبية في العقود الماضية وكذلك الخوف من الأوضاع الأمنية المتردية في الدول النامية، فقد كان هناك محاولة للحد والتقليص من الهجرة النظامية إلى الدول المتقدمة الأمر الذي ساعد على نشوء هجرة موازية تسمى الهجرة غير الشرعية.

ويقصد بالهجرة الغير شرعية «قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو دخول الدولة عبر منافذها الشرعية بوثاق أو تأشيرات مزورة " [3].

اما المفوضية الأوروبية تعرف الهجرة غير الشرعية " بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك

2 -الفريد سوفي مؤرخ وبروفسور وعالم سكان فرنسي، ويعد من أوائل المفكرين الذي كتبوا، في ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وأول من استخدم العديد من الاوصاف القانونية لهذه الظاهرة كما انه اول من استخدم وصف (دول العالم الثالث) في إطار حديثه عن مشاكل الدول الافريقية والاسيوية واللاتينية، وذلك في مقالة صادره عنه عام 1952.

3 -حمد فتحي عبده التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، في مكافحة الهجرة غير المشروعة ط 1 الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 50.

مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة لوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد.(4)

أ - شخص يدخل دولة بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعه القانوني فيها.

ب - شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء مدة إقامته القانونية مثل الطلبة والسياح، الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم الإقامة خلالها.

ج - شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم يهرب من كفيله ويعمل لدى شخص آخر دون اتخاذ إجراءات نقل الكفالة.

ثانياً: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية تختلط بمجموعة من المفاهيم الأخرى القريبة منها والمتداخلة معها في مجموعة من السمات ونذكر هنا على سبيل المثال مجموعة من المفاهيم هي: -

أ- علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء:

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه (كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد).

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر الشرعي، وفي هذا السياق يحاول المهاجر غير الشرعي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان دوافع الهجرة غير الشرعية تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية وسياسية على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات السالفة الذكر. (5)

ب - علاقة الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر:

لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر، ومن أهمها البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الاتجار بالبشر ولاسيما الأطفال والنساء منهم، فالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر كلاهما يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا للربح أو لتحقيق منفعة مادية، وتمر عملية الاتجار بالبشر بثلاثة مراحل أولها تتمثل في اصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه

4 - 1 هشام بشير، " الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا أسبابها تداعياتها، سبل مواجهتها «السياسة الدولية، العدد: 179، يناير 2010، ص 170.

5 -شريف السيد، " اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان «، مجلة الموارد. صيف 2005، ص 11.

تحت التهديد من خلال الحد من حركة الضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر، وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كالعبيد وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين(6)

وبذلك فان الفرق بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يكمن في أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين الحرية الكاملة بعد عبورهم الحدود ، أما في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون مسخرين ، وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي في حالة الاتجار بالبشر يأتي من عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو نقل الأعضاء ، أما في حالة تهريب المهاجرين فإن أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدرهم الرئيسي للربح ، وبذلك فإنه لا تستمر العلاقة بين مرتكبي جرم التهريب والمهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى دولة المقصد على النقيض تماما مع وضع الاتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود .

وفي رأينا الشخصي ومن خلال تمعننا في علاقة الهجرة الغير الشرعية بجرائم الاتجار بالبشر، هم في الاغلب ظاهرتان متلازمتان ، فحيث وجدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ثمة جريمة اتجار بالبشر ، فبطبيعتها مسائل تنقل المهاجرين الداخلين لأراضي شمال افريقيا والراغبين في الوصول الى أوروبا عبر البحر خير مثال، هي غير مشروعة لدى حكومات تلك الدول ، وهذا ما يضطر بالعصابات الى نقل هؤلاء الأشخاص في الخفاء من مكان الى اخر رغبة منهم توصيلهم الى نقطة العبور ، عبر البحر، وفي هذه الفترة تظهر حالة الاتجار بهم بين تلك العصابات التي تسهل عملية الهجرة، وهنا تحدث عملية حدوث العديد من الجرائم والانتهاكات على حقوق المهاجرين ، وفي مخالفة صريحة للقانون الدولي لحقوق الانسان .

ففي ليبيا وقعت حالات عدة من جرائم الاتجار بالبشر ناتجة عن انتشار ظاهرة الهجرة الغير شرعية ، ففي أعوام 2020- 2021-2022 ، رصدت الأجهزة الأمنية الليبية العديد من جرائم الاتجار بالبشر ، حيث يتم حجز العديد من المهاجرين غير الشرعيين في أماكن مغلقة، يتعرضوا فيها للتعذيب والاعتداءات من قبل الجماعات الاجرامية التي تسهل عمليات الهجرة ، وتأخذ من المهاجرين الأموال مقابل ابعاد المهاجرين القادمين من افريقيا وسوريا والدول المجاورة لليبيا وعلي رأسها المواطنين الآتيين من الدولة المصرية ، ومن ثم تتحفظ تلك الجماعات على اجراءاتهم وتحجزهم في أماكن بعيدة عن اعين الأجهزة الحكومية وبأعداد كبيرة ، وقد تكون هنا جرائم أخرى مرتكبة في فترة الحجز أهمها المساعدة على تهريب المخدرات والممنوعات .

وعلى الرغم من حالة الانقسام السياسي التي تعيشها الدولة الليبية والذي رتب وجود حكومتين في الشرق وأخرى في الغرب ، بيد ان الأجهزة الأمنية مختلفة القت القبض على العديد من العصابات التي تقوم بنفس طبيعة الجريمة وبنفس مكون عناصرها ، وهي حجز اشخاص لغرض المساعدة في تهجيرهم لأوروبا عبر البحر ، اتفاق هذه العصابات مع عصابات أخرى تتواجد على الأراضي الإيطالية والماطية تساعد في عملية إيصال المهاجرين ، ونقل مخدرات مع عملية التهجير في نفس الوقت ، وقبل كل ذلك فان الأشخاص المهاجرين قبل وصولهم الى نقطة العبور قد تعرظوا للبيع من عدة عصابات ، مع تعرضهم كذلك للاعتداءات والتعذيب والتنكيل في مخالفة صريحة للقانون الدولي لحقوق الانسان وكافة المواثيق الدولية، وهذا ما حدث بحسب الاحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية الليبية في عدة مدن أهمها (زوارة – صبراتة – سرت –طرابلس - تاجورة- طبرق) وبالتالي فان الاتفاقيات الدولية التي تبرم بين دول الاتحاد أوروبي وبين دول شمال افريقيا والساحل الافريقي يجب ان

6 – أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011، ص 21.

تضع في اعتبارها، النص على الجزاء الرادع وتغليظ وايقاع اقصى العقوبات على كل من يقبض عليه يقوم بإدارة الاتجار بالبشر باستغلال رغبة العديد من الأشخاص في الهجرة، بحيث يحاكم داخليا، ويلاحق دوليا في ارتكابه لهذه الجرائم ويعمم على الشرطة الدولية القبض عليه متى وصل الى احدى الدول الأوروبية.

المطلب الثاني

أسباب الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وطرق منافذها الغير شرعية

اولاً: اسباب الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:

حوض المتوسط يمكن تقسيمه إلى منطقتين رئيسيتين فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالمنطقة الأولى هي:

منطقة الدول الجاذبة للهجرة غير الشرعية وهي دول الاتحاد الأوروبي بما تتميز به من امتلاكها لعناصر القوة الأساسية والشاملة من ثقل اقتصادي ومؤسسات ونظم قائمة على الحوكمة والتعددية والقاعدة القانونية والتنمية المستدامة، فقد أشار صندوق النقد الدولي في يوليو 2007 إلى مستوى أداء منطقة اليورو ولاحظ أن هذه المنطقة شهدت نموا أكثر اتزانا وأنها لم تعد على هامش الحراك العالمي[7] .

أما المنطقة الثانية فهي:

منطقة جنوب المتوسط وهي في حقيقة الأمر دول دافعة ومرسلة للهجرة غير الشرعية، ولا ترغب الجماعات الراغبة في الهجرة الاستقرار فيها لعدة عوامل سياسية واقتصادية، وتعمل نحو الذهاب الى أوروبا، [8]ونحن بدورنا من الممكن إجمال الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله رغم الاخطار التي تترصدهم فيما يلي:

أ- الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله في الاختلاف في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط، وهذا يجعل الأفراد ينتقلون من حيث مستويات الدخل والتوظيف والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة وضعيفة وفي أغلب الأحيان مزرية إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة جدا، وذلك لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحضارة

والتقدم والعيش في رفاهية بعيدا عن الضغوطات والأزمات التي لا تنتهي في مجتمعات دول حوض المتوسط الجنوبي.

فالمهاجر يبحث عن ضمان الفارق بين أجور الدولة المرسلة وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة وحسب الأستاذ " تابينو " فان الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي[9] وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد من جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي.

---

7 – يورو ميد، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، تقرير صادر عن الموفوضية الأوروبية للهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط ، يوليو 2015، ص 55.

8- Blanc Chaleart, Marie Claude, Histoire de l’immigration, Edition la découverte, Paris, 2001, p24..

9 -هارماند كولين، اقتصاديات الهجرة الدولية، مؤسسة العلوم السياسية "باريس"، 1974، ص 14.

فأغلب بلدان جنوب المتوسط المصدرة للهجرة تعاني من تعثر اقتصاداتها الذي يرجع لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، فبالنسبة للعوامل الداخلية فإنها تتمثل في التوظيف غير الملائم للثروات البشرية الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة والتيسير غير الملائم للثروات الاقتصادية ، ما أدى إلى ضياع فائض اقتصادي حقيقي واعد وغياب سياسة التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مع غياب سياسة التوزيع العادل للمداخيل والثروات ما أدى إلى زيادة نسبة التضخم ، وهو ما كان سببا كذلك في انعدام العدالة الاجتماعية وزيادة التفاوت الاجتماعي بين أقلية من الأغنياء وبين أغلبية تتخبط في البطالة والفقر المدقع.[10]

ب- الأسباب السياسية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جزاء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، بعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.[11]

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط بصفة خاصة وافريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه دول المنطقة ، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة جنوب الصحراء والبحيرات الكبرى ، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية نحو اسبانيا عبر مضيق جبل طارق وقد سجل ما بين عامي 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرقت في المضيق[12]، والجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث أصبحت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين من مختلف الدول الافريقية .

ج- الأسباب الاجتماعية:

ان الهجرة غير الشرعية تجري وتدور في مجالين مختلفين ديموغرافيا، فأحدهما يعرف زيادة كبيرة في النمو السكاني الغير متناسب مع النمو الاقتصادي تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية.

أما المجال الآخر فيعرف انخفاضا في النمو السكاني وخاصة فئة الشباب وهذا ما يجعله في أمس الحاجة إلى اليد العاملة، وبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط فان نموها السكاني مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة، ففي سنة 1997 مثلا قدر عدد سكان الدول المطلة على حوض المتوسط بحوالي 300 مليون نسمة هذا الرقم الذي سوف يرتفع إلى حوالي 500 مليون نسمة في حدود عام 2025[13].

---

10 - - Naima Guennouni, Les migrants et leurs droits au Maghreb (Tunisie, Algérie, Maroc) , cahier de L'unesco: migration et droit humains, Université Hassan II, Casablanca, 2004. p.64.

11 - غالية بن زيوش، " الهجرة والتعاون الأورو متوسطي منذ السبعينيات «، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر، 2005، ص 39.

12 -عياد محمد سمير، " الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات " في: الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط. جامعة قسنطينة، 2008، ص 225.

13 -بن. الخضر، أوروبا والبحر المتوسط. دار النشر باريس: جير متان، تاريخ النشر 1998، ص 66.

ومن النتائج الأولى للانفجار الديموغرافي نجد مشكلة البطالة ، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله ، فان العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي لذا تعتبر البطالة احد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج والى دول الاتحاد الأوروبي بالضبط ، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط ، ففي إفريقيا مثلا البطالة هي اعلى من معدلات البطالة في العالم مع أنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية ، وحسب التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية لعام 2018، فقد بلغت معدلات البطالة الإجمالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 11.7 % ، وتبلغ نسبة البطالة لدى الشباب حوالي 28,9 % .[14]

ثانياً ـ طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية من جنوب إلى شمال حوض البحر المتوسط:

يسلك المهاجرين غير الشرعيين في أثناء انتقالهم من دول حوض المتوسط الجنوبية إلى دول الاتحاد الأوروبي عدة طرق أو منافذ سواء في الشمال الإفريقي أو في شرق حوض المتوسط، وتكون المنافذ في اغلب الحالات متحكم فيها من طرف شبكات متخصصة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ويمكن تتبع أهم الطرق والمنافذ التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون بين ضفتي حوض المتوسط فيما يلي:

أ- منافذ الشمال الإفريقي:

تكون هذه المنافذ عبر دول الشمال الإفريقي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، ومصر) باتجاه شمال المتوسط إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل دول الشمال الإفريقي، وينتقل المهاجرون غير الشرعيون من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب سفريات غير قانونية منتشرة عبر كل أنحاء القارة الإفريقية، وتعد الدولة الليبية اهم منفذ يقصده الراغبين في الهجرة عبر بحر المتوسط للعديد من الأسباب ، اهما اتساع وطول الشريط الساحلي الليبي الذي يبلغ 1950 كيلو متر على طول ساحل البحر المتوسط ، والعامل الثاني متمثل في ضعف نقاط المراقبة على طول الساحل الليبي بسبب ما تعانيه ليبيا من ضعف وتردي امني بسبب حالة الانقسام السياسي الذي تمر بها البلاد من تاريخ 2011 ، علاوة عن سيطرة العديد من العصابات الأمنية على بع المدن الساحلية، حيث اصبح هذه الميليشيات تمهن الاتجار بالمهاجرين لما لهذا العمل من أموال مربحه تدره عليها، كذلك يتمثل العامل الاخر هو قرب الشواطئ اليونانية والإيطالية والمالطية للسواحل الصليبية.[15]

فعلى سبيل المثال ان المهاجرين غير الشرعيين الآتيين من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا عن طريق عصابات التهريب ، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر في ظروف صعبة وقاسية في انتظار لحظة العبور ، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الايطالية وكثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب ، وهناك مسالك غرب ليبيا تمتد حتى زوارة ينتقل منها المهاجرون غير الشرعيون إلى صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس أيضا ، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا عن تونس وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهدية التونسي أو ميناء حلق الوادي .[16]

14 -التقرير السنوي للعمل الدولية لعام 2013، ص 26.
15 -التقرير السنوي الذي يصدره البرلمان الأوروبي بمقره الكائن بمدينة ستراسبورغ الفرنسية.
16 -محمد محمود السرياني، " هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال «، في : مكافحة الهجرة غير المشروعة ، ص 180.

أما رحلة المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر فتنطلق من وهران لمدة 12 ساعة إلى مالاقا الاسبانية ، وتكون وجهة المهاجرين غير الشرعيين من المغرب إما من سبتة أو مليلية برا أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الاسبانية أو إلى جزر الكناري ، وكذلك الشأن بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من موريتانيا الذين يتوجهون في غالب الأحيان إلى تلك الجزر ، وفي حال فشل محاولة المهاجرين غير الشرعيين دخول الدول الأوروبية فان الأمر ينتهي بالغرق في مياه البحر المتوسط أو الاحتجاز لبعض السنوات ثم العودة إلى البلد الأصلي خائبين في الوقت الذي ما يزال الأهل يعانون من وطأة سداد الدين المتبقي من تكاليف رحلة السفر [1] ، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى نحو مليوني شخص قد نزح إلى المملكة المغربية برا من بعض الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة ، وتوجه هؤلاء إلى اسبانيا بحرا ما يعرضهم إلى الكثير من الأخطار ، وقد وصل خلال عام 2016 أكثر من 37 ألف لاجئ إلى جزر الكناري عن طريق قوارب قديمة وغير مؤهلة للرحلات البحرية [2]، كما وصل حوالي 14 ألف إلى الأراضي الايطالية بينما وصل أكثر من 3400 مهاجر غير شرعي إلى الأراضي المالطية حتى عام 2014 .

ب- منافذ شرق البحر المتوسط:

تعتبر لبنان نقطة تجمع المهاجرين غير الشرعيين شرق حوض البحر المتوسط حيث يصل هؤلاء من كل من الأردن وسوريا ولبنان نفسه، كما قد ينظم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان، وتعتبر تركيا كذلك كمنطقة عبور مهمة في هذا المسلك[17].

ويصل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيون إلى لبنان عن طريق وسطاء يرتبون لهم السفر من بلدانهم الأصلية ويكون مركز تجميعهم غالبا في منطقة البقاع اللبنانية ، وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع كل شخص مبلغ ألفي دولار أو أكثر أحيانا ، لينطلقوا في دفعات من 10 الى 12 شخص يعبرون الحدود اللبنانية السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة ، أين يتلقاهم احد السماسرة المختصين في تهريب المهاجرين غير الشرعيين ليعبر بهم من الأراضي السورية إلى الأراضي التركية ، ليتسلمهم مهرب آخر تركي الجنسية يوصلهم إلى أنطاكيا وذلك عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة الحكومية ، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى أزمير التركية المطلة على بحر ايجة قبالة السواحل اليونانية ليركبوا قوارب مطاطية بعدد يتراوح بين 25 و 40 شخص للوصول إلى جزيرة يونانية قريبة اسمها ساموس " ومنها إلى داخل اليونان ، ليصبح الطريق مفتوح تجاه دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

هذا إذا قدر لهم النجاة ، أما إذا حدث العكس وعثرت عليهم السلطات الأمنية اليونانية فقد تعيد القارب إلى تركيا ليتولى الأتراك احتجازهم أو يمنع القارب من أن يرسو على الساحل اليوناني ، فيعلق هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين في البحر أو يلجا المهاجرون غير الشرعيون في بعض الأحيان إلى تمزيق القارب المطاطي بالسكاكين ليغرق مما يجبر السلطات على إسعافه ونقل ما تبقى منهم حيا إلى الأراضي اليونانية ، لينظر في أمرهم وكثيرا ما يدعي هؤلاء بأنهم عراقيون أو سوريون أو فلسطينيون حتى يتعامل معهم على اعتبار أنهم لاجئون سياسيون[18].

17 -هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية الى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مركز الأهرام، القاهرة، 2010، ص 32.

18 -عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 178

لكن أحيانا قد لا تكون اليونان هي المقصد فقد يتوجه المهاجرون غير الشرعيون إلى رومانيا أو بلغاريا، فيتم نقلهم إلى الجزء الأوروبي من تركيا ومنها إلى حدود الدول المجاورة في كل من بلغاريا ورومانيا، ويكون العبور خلسة بعيدا عن رقابة السلطات التركية أو عن طريق الموانئ التركية المطلة على البحر الأسود.[19]

المبحث الثاني

تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول حوض البحر المتوسط وآليات مكافحتها والحد منها في الاتفاقيات الدولية

للهجرة غير الشرعية مجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والصحية بالنسبة لدول حوض المتوسط، ولما لها منت تداعيات غير أخلاقية من خلال الاعتداء على حقوق الانسان وامتهان كرامته، ولقد اتخذت دول حوض المتوسط سواء عن طريق ما يعرف بدول (5+5) او عن طريق الاتفاقات التي أجرتها دول الساحل والصراء ، مجموعة من الآليات والإجراءات على المستوى الاتفاقي الدولي الذي يعد مصدر الالزام الأول في القانون الدولي العام، من أجل للحد والقضاء على هذه الظاهرة، وبالتالي فمن خلال هذا المبحث بذلك سوف نتطرق الى تداعيات الهجرة الغير الشرعية على دول حوض البحر المتوسط، والمطلب الثاني نخوض في الاليات القانونية والاتفاقية التي قامت بها الجماعة الدولية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها :

المطلب الأول

تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول حوض البحر المتوسط

على الرغم من الآثار الوخيمة للهجرة غير الشرعية سواء الموت غرقا أو السجن في البلدان الأوروبية إلا أن هناك إقبالا كبير على تلك الهجرة ، حيث يقدر عدد المهاجرين إلى أوروبا خلال السنوات العشرة الماضية 25 مليون مهاجر 65 % منهم وصلوا إلى الأراضي الأوروبية بطرق غير شرعية [1] ، كما تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية[20] ما بين 10 و 15 % من عدد المهاجرين في العالم البالغ نحو 180 مليون شخص ، ووفقا لتقرير منظمة الهجرة فإن حجم الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى 15 مليون شخص فيما تقدر الشرطة الأوروبية (EUROPOL) عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بنحو ثمان مئة مليون شخص ، وينتج عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مجموعة من التداعيات والمخاطر منها:

اولاً: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية.

تتمثل تداعيات الهجرة غير الشرعية الاجتماعية فيما يلي: -

19 -المرجع السابق، ص 43.
20 -هشام بشير، مرجع السابق، ص 170.

1 -مشكلة الاندماج:

تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة الهجرة غير الشرعية حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة، وينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويساهم في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي المتحيز لوسائل الإعلام الأوروبية، وكذا التيارات اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف، وتعد أعمال الشغب التي عرفاها فرسا وبعض الدول الأوروبية مثل تفجيرات لندن تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل سياسات الاستيعاب الأوروبية بعد عقود من الهجرة وقد اعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، فعلى سبيل المثال أشار " جوزي مانويل بروسو " رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن " العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لان مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وان ثمة مشكلة الاندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة. [21]

وقد كان لقانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس الفرنسية أثرا سلبيا في أوساط المهاجرين، ومن ناحية أخرى فقد ساهمت العديد من الظروف مثل مشكلات البطالة والتهميش والفقر والأمية إضافة إلى أزمة الهوية التي يعاني منها المهاجرون في تعميق مشكلة الاندماج.

2 -مشكلة الزواج المختلط:

تثير مشكلة الهجرة عامة مشكلة الزواج المختلط وما ينتج عنه من تشتت أسرى يؤثر على توجهات الأطفال وقيمهم وتنشئتهم وهويتهم، وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية، ويكون في اغلب الأحيان زواج مصلحة محدد بمدة يدفع مقابله المهاجر أموالا للزوجة ثم يتم الطلاق بعد ذلك.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية:

لقد أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي للدول المرسلة ، وبالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة غير أن ذلك في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخلالا اقتصاديا في سوق العمل الأوروبية باعتبار أن اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين تعتبر منافسا قويا لليد العاملة المحلية[22] ، بالإضافة إلى ذلك فان البطالة قد تفشت في بعض الدول الأوروبية كما أن المهاجرين غير الشرعيين يعملون في إعمال شاقة وبأجور زهيدة ويرضون بكل الشروط مخافة أن يقوم أصحاب العمل الأوروبيون بالتصريح بهم لدى مصالح الشرطة الأوروبية .

لقد أدت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في العشريتين الأخيرتين إلى مشاكل مستعصية لدى الأوروبيين حيث تدهورت أوضاع العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية[23]، وبذلك فقد كانت رؤية المواطن

21 -ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، رسالة ماجيستير/ قسم علوم السياسية، جامعة الجزائر ص 114.

22 -ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، في: الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط. ص 121.

23 -هانس بيتارمان ، هارولد شومان ، فخ العولمة . الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص 9.

الأوروبي للمهاجرين تتلخص في أنهم دخلاء، وهم قد يزاحموه في كل شيء، في السكن وفي العمل وفي الرعاية الصحية والاجتماعية وفي الخدمات العامة كذلك.

ثالثا التداعيات الامنية والصحية:

1-التداعيات الأمنية:

إن الوجود غير الشرعي والغير متحكم فيه للأجانب في أوروبا من دول حوض جنوب المتوسط أصبح يشكل مصدرا للتهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا، وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقات وطيدة بشبكات التزوير والمتاجرة بالمحذرات وامتهان الدعارة، ونظرا لأن المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون بطاقات إثبات الشخصية فان ذلك يعني أنه في حالة ارتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم، وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى تفشي المشاكل الأمنية والإجرام في المجتمعات الأوروبية.

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنه من تغير في الخريطة السياسية ، وما رتب عليه من صدور العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب ، والذي وسع في حق التدخل في الدول الراعية للإرهاب الدولي ، فقد اتجهت معظم الدول الأوروبية نحو التشدد تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية والمهاجرين ، وفرضت المزيد من الإجراءات والقيود بحقهم ، كما قامت بإقرار وتنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب ، ولقد أدت هذه القوانين الجديدة إلى التضييق والضغط على المهاجرين وبالخصوص المهاجرين من ذوي الأصول العربية والإسلامية ، وكل ذلك كان نتاج لخوف الأوروبيين من قضية الهجرة خصوصا فيما يخص الأشخاص والأمن العام ، وتشكلت رؤية لدى الأوروبيين بأن المهاجرين أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا عليهم من حيث تهديدهم للهوية الأوروبية أو فيما يخص الشغل والخدمات التي يحصلون عليها من قبل الدول الأوروبية فالتكفل بالمهاجرين حسبهم يؤثر على مستويات معيشتهم وحصولهم على الحقوق المطلوبة من قبل دولهم.

2-التداعيات الصحية:

إن قدوم أعداد من المهاجرين غير الشرعيين من الحوض الجنوبي للبحر المتوسط خاصة من إفريقيا السوداء المارين من شمال إفريقيا وما يحملونه من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض منهم مثل: السيدا والأمراض الجنسية والتهاب الكبد الوبائي وغيره من الأمراض، كل ذلك أصبح يشكل خطرا كبيرا على صحة أفراد المجتمع الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فان المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لتحمل نفقات العلاج كما أنهم لا يدخلون تحت مضلة الرعاية والتأمين الصحي.

المطلب الثاني

آليات مكافحة الهجرة الغير شرعية في حوض البحر المتوسط

نظرا للخطورة التي أصبحت تشكلها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأنظمة الأمنية وعلى مجتمعات دول حوض المتوسط، ولما تسببه من انتشار ظواهر متعددة كالإرهاب، والاتجار بالبشر والاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية، فقد اتخذت هذه الأخيرة مجموعة من الآليات للحد من تفاقم هذه الظاهرة وما يترتب عنها سواء على الدول المرسل أو على الدول المستقبلة، وفي هذا الشأن فقد قامت دول الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية والتي تمثلت في:

أولاً - إنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين والاشراف عليها وتحديد آلية لترحيلهم الى بلدانهم:

لقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يتم احتجازهم ومن ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية ، ولا توجد في هذه المراكز ادني المعايير الإنسانية المطلوبة في الاعتقال ، وقد سمح القانون الجديد الذي أصدره البرلمان الأوروبي في عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين وملتمسي اللجوء السياسي الذين لم يوافق على طلباتهم ، وكذلك الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة أقصاها 18 شهرا مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ، وفي هذا الشأن فقد انتقدت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أكتوبر 2008 فترات الاحتجاز الواردة في ذلك القرار ورأى بأنها مفرطة وتؤدي بالإضرار للحق في حرية المهاجرين ، كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات شديدة من قبل المنظمات الحقوقية .

وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الإفريقي ، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء ، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضعية اللاجئ أم لا ، وهي الفكرة التي طرحت أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبي في جوان 2013 ، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة لتنظيم دخول الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي ممن هم بحاجة للحماية الدولة ، إلا أنه وبعد عام من ذلك روجت المفوضية الأوروبية لفكرة توطين اللاجئين في الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين .

وتعليقا على اقتراح ألمانيا وبريطانيا بإقامة معسكرات لاستقبال اللاجئين في دول الشمال الإفريقي وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم على مغامرة الهجرة غير الشرعية ، يقول الباحث " ستيفان الشر " من معهد دراسات الهجرة المقارنة " حتى الآن ، لا يحظى هذا المشروع بأغلبية كافية في الاتحاد الأوروبي ، ومن وجهة نظري فإنه ما دام لا يوجد نظام قانوني محايد يمكن الاعتماد عليه في هذه الدول وما دامت حقوق الإنسان لا تحظى بالاحترام هناك ، فإن الاقتراح يبقى غير قابل للنقاش إضافة إلى أن اقتراحا كهذا لن يحل مشكلة الهجرة غير الشرعية كما يتوقع أصحابه ، ولكن سوف يزيحها فقط إلى دول أخرى خارج حدود الاتحاد الأوروبي [24]

وهكذا ، يلاحظ أن التركيز المستمر الجانب الأمني والقانوني ضمن ساسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة قد انعكس على تعزيز الحراسة على الحدود بدلا من ضمانات حقوق الإنسان ، وهو ما يظهر أساسا في إنشاء وكالة الرقابة الأوروبية على الحدود وفي زيادة الميزانية المخصصة لهذه الوكالة ، وقد تبني الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى خاصة بالهجرة غير الشرعية داخل أوروبا لعل أبرزها بنك المعلومات الأوروبي الذي يهدف إلى مراقبة تحركات الجانب في أوروبا ، ويأخذ معلومات (بيو ميترية)عنهم في حالة قدومهم من بلدانهم الأصلية إلى أوروبا ، كما يحفظ بصمات الأصابع والعين في جهاز الكومبيوتر لجميع من يريد الدخول إلى أوروبا ، بما في ذلك الأطفال البالغين ست سنوات وذلك لمدة خمس سنوات .

24 -فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، " البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية «، السياسة الدولية. في الموقع:
www.digital/ahram.org/motnw3a/apsx?serial=409059Sarchid=12 تاريخ الزيارة 2023/11/2

المطلب الثالث

الاتفاقيات الثنائية بين دول حوض البحر المتوسط

(التعامل الدولي الاتفاقي)

هناك مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تربط دول حوض المتوسط ببعضها البعض في مجال الهجرة غير الشرعية والتي نذكر منها:

أولا: الاتفاقيات العامة المنشئة عن طريق المنظمات الدولية:

1 -مجوعة دول (5+5)

وهي مجموعة دول غرب حوض المتوسط تعمل تحت غطاء الاتحاد الأوروبي، بدأت بقمة حوارية عام 2003 عقدت في العاصمة التونسية ، ولكن تأسست في مالطا عام 2010 ، غير انها عقدت اجتماعاتها في اعقاب ، التغيرات التي وقعت نتيجة لما عرف بالربيع العربي وما صاحبه من احداث جيو سياسية، والتي تهتم بموضوعات الشراكة الاقتصادية والأمنية، والمساعدة على تطوير النمو الاقتصادي في الدول الافريقية، علاوة عن محاربة الهجرة الغير الشرعية والحد منها، حيث ينظم التجمع عن دول الاتحاد الأوروبي كل من ((فرنسا- إيطاليا- البرتغال – اسبانيا- مالطة) وعن الطرف الاخر دول اتحاد المغرب العربي ((ليبيا- تونس- الجزائر – المغرب- موريتانيا)). وفي عام 2017 طرح السيد (تونيو بورد) إمكانية إضافة كل من مصر واليونان للتجمع مع إبقاء التحفظ الذي ابدته الدولتين عند الانضمام، في حدود ما تسمح به اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

ولقد عملت هذه الدول من خلال انشاء هذه المجموعة الى تحقيق كل من:

-تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية.

-التبادل العلمي والتكنلوجي.

-انشاء شرطة دولية لمحاربة الهجرة الغير الشرعية.

-اتباع خطة محددة في انشاء مراكز الهجرة في أكبر الدول المرسلة للمهاجرين ومن ثم ترحيلهم الى بلدانهم.

-مكافحة الإرهاب، والمراقبة البحرية، والبحث والإنقاذ،

والجدير بالذكر فانه بمناسبة هذه المجمعة أنشأت في العاصمة الجزائرية الجزائر ما يعرف باللجنة التوجيهية لمبادرة التنمية المستدامة فيمن اجل الاقتصاد الأزرق في غرب المتوسط، والذي كان الهدف منها تطوير مشاريع التنمية المائية في حوض المتوسط ودعم دول جنوب المتوسط في التأكيد على جانب حقوق الانسان، والتأكيد على عدم الاعتداء على المهاجرين. ودعم اقتصادات تلك الدول.

ثانيا: تجمع دول الساحل والصحراء:

يعد تجمع دول الساحل والصحراء، احدى المنظمات الدولية الفرعية التي أنشئت في افريقيا بموجب اتفاقيات دولية منشئة لمنظمة دولية ذات طابع إقليمي، والتي تهدف الى الحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، علاوة

عن رعاية النشاط الاقتصادي التكاملي بين دول الساحل الافريقي والدول الافريقية الأخرى، حيث اجازت منظمة الوحدة الافريقية انشاء مثل هذه التجمعات، وبعدها اجازه الاتحاد الافريقي المنشئ بموجب ميثاق سرت 1999/99/9. ان التجمع في بدايته كان هدفه المباشر هو دعم الاقتصاد الافريقي، غير انه عندما تعرض هذا الهدف للعديد من العراقيل، فضلت دوله التعاطي مع مسائل أخرى تؤثر بالسلب في نمو الاقتصاد الافريقي، واهما مشاكل الإرهاب المنتشر في دول الساحل الافريقي، علاو عن مشاكل تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، ومشاكل الهجرة غير الشرعية.

حيث دعت لأنشائه لأول مرة ليبيا عام 1998م وقد عرف بتجمع دول الساحل والصحراء، وقد ضم العديد من دول شمال ووسط وغرب ، ودول القرن الافريقي، والذي كان أهدافه منصبة في البداية على إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على استراتيجية لتنفيذ مخطط تنوي ، بحيث تزول كل العوائق امام نشئه الاتحاد الأفريقي ، والذي كان تدعم في الدولة الليبية بشكل أساسي ، وقد جرت المصادقة على الميثاق المنشئ للتجمع في السكرتارية العامة للأمم المتحدة عام 2000م ، لكن وجب على التجمع الاضطلاع بدورها في مجال التنظيم الدولي ، بحسب ما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، بحيث تساعد مثل هذه التجمعات على ترسيخ مبدأ حفظ السلم والامن الدوليين .

وعلى رغم من تركيز هذا التجمع على المسائل الاقتصادية والتنموية، والمسائل السياسية، وبالأخص الجانب التنظيمي لمكافحة الإرهاب العار للحدود، الا انه القى بضلاله الى الكيفية التي فيها يتم التطوير العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي في مسائل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، شريطة ان تكون كل الاجراء تحت مضلة الاتحاد الأفريقي، غير انه المجلات التي اختص به التجمع سواء في المسائل الاقتصادية او فيما يتعلق بمسائل الهجرة الغير الشرعية، اثب التجمع فشل للعديد من العوامل ، ابرزها سيطرة المصالح السياسية لتلك الدول على ، توجهات الدول فيما يتعلق بمبادئ التجمع كذلك رتب التغير الذي حصل بفعل الثورات العربية، واهمها التغير الحاصل في ليبيا ، في عام 2011، والذي ادخل البلاد في حرب أهلية في السنوات الأخيرة ، كذلك التغيرات الحاصلة في دول الساحل الافريقي وما رتبتها من انقلابات عسكرية فيها ، في النيجر وبوركينا فاسو ومالي والغابون والذي نتج عنه خلافا بين هذه الدول ومصالح الدول الأوروبية واهما فرنسا المسيطرة سياسيا على تلك الدول .

خلاصة ما تقدم ان مدى فاعلية هذه التجمعات مربوط بشكل أساسي باستقلال القائمين على إدارة التجمع وميثاقه مع مصالح الدول وهذا للأسف لم يحدث، بل وعلى العكس من ذلك، أصبحت الهجرة الغير الشرعية، ورقة سياسية تلعب بها دول شمال افريقيا للضغط على الدول الأوروبية من اجل كسب صفقات سياسية ومصالح اقتصادية، وهذا ما لأحضناه في فترة الاحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011، او السياسة التي تتبعها المغرب اتجاه اسبانيا في قضية تعيين الحدود بينهما ، او فيما يعرف بقضية الصحراء الغربية ، أيضا السياسة التي اتبعتها تركيا في يتعلق بالمهاجرين السوريين الهاربين من الحرب السورية.

ثانيا: الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية:

1 - الاتفاقية المصرية الإيطالية:

نصت هذه الاتفاقية النظام الأساسي المنشئ لها على إعطاء السلطات المصرية المدة الكافية لإعادة توطين مواطنيها، عند رجوعهم لأرض الوطن ، مع تحمل الجانب الايطالي كافة التكاليف اللازمة لذلك، وبموجب نصوص هذه الاتفاقية تم تسوية أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في إيطاليا منذ عام 2006، كذلك أمنت هذه الاتفاقية حصة سنوية في سوق العمل الإيطالية بلغت 8 ألاف تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية، وفي حالة الحاجة لتأهيل وتدريب العمالة يقوم الجانب الايطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية.

عملت هذه الاتفاقية على تأطير نظام كيفية الاستفادة من العمالة المصرية في إيطاليا، من خلال إعطاء تأشيرات عمل لهم ، وبالتالي استطاعت هذه الاتفاقية في فترة معينة الحد من العاملين المصريين غير الشرعيين، بيد انه مع انهيار النظام الأمني في ليبيا الدولة المجاورة لمر والقريبة من شواطئ الاتحاد الأوروبي لم تستطيع الاتفاقية المصرية الإيطالية استيعاب اعداد المهاجرين التي في تزايد والذي اصبحوا يأخذون الأرضي الليبية كمعبر ولكن يتم استغلالهم عن طريق عصابات الاتجار بالبشر في ليبيا التي تسيطر على ممرات الهجرة والتي توفر القوارب في بعض المدن الساحلية الليبية.

2- الاتفاقية الجزائرية الإيطالية:

ابرمت الاتفاقية الجزائرية الإيطالية عام 2008 وقد تم بموجبها ترحيل الاف المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين بالتعاون مع الجانب الجزائري، وقدمت الحكومة الايطالية من جانبها وبموجب تلك الاتفاقية ألفي تأشيرة عمل للجزائريين في سنتي 2008 و2009.

3- الاتفاقية الليبية الايطالية:

وهي عبارة عن مذكرة تفاهم وقعت في يونيو2003 بين الحكومة الليبية والحكومة الإيطالية وسجلت في نفس العام لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد ان وافق عليها البرلمان الإيطالي وان سيغت ، ووافقت عليها امانة المؤتمر الشعبي العام ، التي تعد بمثابة السلطة التشريعية في ليبيا في عهد النظام الليبي السابق ، وذلك من اجل الحد من الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى ايطاليا، سواء من المواطنين الليبيين أنفسهم أو ممن يتخذون ليبيا كدولة معبر إلى أوروبا، وقد تضمنت تلك المذكرة في نصوصها ، العديد من الاليات الفنية والخبرات للحد من الهجرة ، اهما تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة ايطالية لمساعدة ليبيا على مراقبة حدودها والقضاء على الهجرة غير الشرعية، اهما إعطاء زوارق بحرية متطورة وتدريب غفر السواحل الليبي على الاضطلاع بعمله على الوجه الاكمل لكي يستطيع ردع أي محاولات تهريب او هجرة.

بيد ان هذه الاتفاقية كان مصيرها الفشل ولم تفعل بعد الحرب الليبية ، ولم يستطيع الجانب الليبي بعد وجود حالة الانسام السياسي الذي سببته الحرب الاهلية في ليبيا وضعف وزارة الداخلية وغفر السواحل في السنوات التي تداولت في حكومات متعددة في ليبيا ،وبالتحديد في الغرب الليبي الذي تشهد هذه الظاهرة رواجا بين المليشيات، على عكس الجيش الليبي وقواته المسلحة التي تعمل دائما في الوسط والشرق الليبي ان تمنع أي حالات للهجرة او التهريب والاتجار بالبشر ، فقد قامت وزارة الداخلية الليبية في حكومة ليبيا الموجودة في الشرق على اتخاذ

العديد من التدابير التي تمنع قوارب الهجرة الغير الشرعية ، وقد قبضت على عدة جماعات مسلحة تدير هذه الجرائم ، وخاصة في الحدود الليبية المصرية ، وقبضت على العديد من الجماعات المسلحة واحالتهم للعدالة والقضاء لمعاقبتهم.

4- الاتفاقية المغربية الإسبانية:

حيث تعد هذه الاتفاقية نموذجا للاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط، من خلال الإجراءات الوضحة التي اشارت لها في نصوصها، فبموجب تلك الاتفاقية فانه يسمح لثلاثة آلاف عامل موسمي مغربي الدخول إلى اسبانيا على ألا تزيد مدة العمل عن 9 أشهر، ويفضل في اختيار العمال من الملتزمين اللذين سبق لهم العمل في اسبانيا. [25]

وبالإضافة إلى هذه كل هذه الاتفاقيات سواء الثنائية او متعددة الأطراف، فقد طرحت كل من فرنسا وألمانيا في أواخر سنة 2006 في اللقاء الذي عقد في مدينة " ستانفورد " البريطانية وشارك في وزراء داخلية الدول الأوروبية، اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وذلك بإعادة إحياء صيغة العامل الضيف الذي وضعت فيه شروطا محددة ، وذلك من خلال إبرام عقود عمل ذات طبيعة زمنية محددة مع عمال أجانب، ومنح الدول التي تعرف نسبا عالية من الهجرة غير الشرعية عددا كبيرا من فرص العمل المتاحة، غير أن ذلك الاقتراح لم يكن ذو طبيعة إلزامية بالنسبة لكافة الدول الأوروبية، وهو ما ساهم في اضعاف نصوص هذه الاتفاقية والتي لم تكسبها الحجية.[26]

25 -عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ،ص 155.

26 -عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 87.

الخاتمة

مما لا شك في أن الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط يتقاسم مسؤوليتها كل من الدول الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط ، ففيما يخص دول جنوب المتوسط المرسلة للمهاجرين فان مسؤوليتها تكمن في إخفاقها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتحديث المجتمع وتوفير العيش الكريم لأفرادها ما أدى بهم إلى الهروب من تلك الأوضاع المأساوية والبحث عن الأفضل في أوروبا ، أما فيما يخص مسؤولية دول شمال المتوسط فتعود إلى فترة استعمارها للدول الجنوبية للمتوسط ونهب خيراتها وجعل اقتصاداتها ضعيفة وتابعة لها وتدعيم أنظمتها الاستبدادية مقابل مصالحها الاقتصادية .

إن مواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط من طرف دول الاتحاد الأوروبي أو دول جنوب حوض المتوسط من خلال الإجراءات والوسائل الأمنية المتطورة وكذا الاتفاقيات الثنائية والجماعية قد ينجح في تحجيم الظاهرة لبعض الوقت غير أنه لن يستطيع القضاء عليها نهائيا.

النتائج:

1 ـ هناك انقسامات سياسية داخلية تشكل حالة من عدم استقرار الامن في دول البحر المتوسط بسبب تتفق القدرات غير الشرعية، وعدم قدرة اي من الاطراف السياسية على حسم هذا الصراع للصالح العام، الأمر الذي ادى إلى استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب وغياب الاستقرار السياسي.

2-عدم اكساب اغلب نصوص الاتفاقيات الدولية التي ابرمت فيما يتعلق بالهجرة الغير شرعية طابع التجريد والالزام، بمعنى صفة الرضائية عن الانضمام تضل قائمة حتى بعد التوقيع والمصادقة، وبالتالي لم تتطور هذه الاتفاقيات على عدة اصعدة أهمها، النص على معاقبة من يقومون بهذه العمليات أي عصابات تهريب البشر، سواء امام المحاكم الوطنية، او ملاحقتهم دوليا، على ان تكون هذه الجريمة منصوص عليها داخليا ودوليا احتراما لمبدأ الشرعية في القانون الجنائي.

3-أثرت هجرة غير الشرعية بشكل سلبي على أمن القومي للحوض المتوسط، لما شكلته من فوضى والارتباك بالإضافة الى الانقسامات الداخلية والصراعات بحيث أصبحت هذه الدول بسبب هذه الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني معبرا ومنطقة عبور واستقطاب الألاف من طالبي الهجرة، بالإضافة لانتشار جرائم الارهاب التي صاحبت الهجرات غير الشرعية، وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات مما تشكل ذلك فوضى أمنيه وسياسية داخل هذه دول (دول البحر المتوسط) وتهديداً مباشراً للأمن في حوض البحر المتوسط.

التوصيات:

1- وجوب تضمين كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمسائل منع الهجرة غير الشرعية في التشريعات الوطنية والنص عليها باعتبارها (قوانين أساسية) لأنها تتعلق بالحقوق والحريات، ولما لها من أهمية، فبسبب الهجرة غير الشرعية، امتهنت الكرامة الإنسانية، وبالتالي فان الاتفاقيات الدولية التي تجرم هذه الظاهرة بما فيها الاثار التي ترتبها كالاتجار بالبشر، تعد في مرتبة اعلى من القانون العادي وكذلك الاتفاقيات الدولية العادية، وهو ما يأتي الا بتضمين نصوصها في دساتيرها.

2- النص عليها باعتبارها جريمة دولي تخضع مرتكبيها عقوبات طبقا للقانون الداخلي وكذلك القانون الجنائي الدولي، بحيث تكون السياسة الجنائية الدولية في تجريم هذا السلوك واضح والمساهمة الجنائية فيها واضحة كذلك ، وبالتالي من واجب الشرطة الدولية الاضطلاع بمهامها في إيقاف كل من تورط في الترحيل عبر البحر او امتهن هذه الحرفة ، ومن ثم تقديمهم للمحاكمة الداخلية ، وانشاء محكمة دولية خاصة لمثل هذه الجرائم او ادخالهم ضمن الولاية القضائية لمحكمة الجنايات الدولية ، باعتبارها جريمة ضد الإنسانية ترتكب في وقت السلم وتستغل فيها العصابات الحروب لتوسيع نشاطها في مسائل الهجرة.

3- ضرورة العمل على توفير وسائل العيش الكريم ومواجهة الدوافع التي تسهم في زيادة الهجرة غير الشرعية ورحيل الأفراد عن اوطانهم.

4- تفعيل العناصر الأمنية على الحدود من خلال تسيير دوريات برية بحرية وجوية، مشتركه بين دول العبور، والدول التي يقصدها المهاجرون لتعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر ومن أجل حماية الأمن القومي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية.

5- تكثيف الدوريات الامنية بين جميع المصالح الامنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومصالح الدول المجاورة من خلال تبادل الخبرات حول كيفية التعامل مع تلك ظاهرة وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولة التسلل لهذه الدول، ودعم دول شمال افريقيا وعلى رأسها الدولة الليبية من اجل تدريب عناصر كثيرة من الشرطة على مراقبة الحدود البحرية، وتوفير أكبر عدد من غفر السواحل في الشواطئ الليبية باعتبارها أكبر ممر للمهاجرين في المتوسط.

قائمة المراجع

-أولا المراجع العربية:

1-احمد فتحي عبده التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، في مكافحة الهجرة غير المشروعة ط 1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

2 -أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011.

3 -اقتصاديات الهجرة الدولية، دار النشر: مؤسسة العلوم السياسية "باريس"، هارماند كولين، تاريخ النشر 1974.

4 -التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية عام 2018.

5 -بن. الخضر، أوروبا والبحر المتوسط. دار النشر باريس: حرمتان، تاريخ النشر 1994.

6 -ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، رسالة ماجيستير علوم سياسية، جامعة الجزائر.

7-عياد محمد سمير، " الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات " في: الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط. جامعة قسنطينة، 2008.

8 -عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 178.

9 -غالية بن زيوش، " الهجرة والتعاون الأورو متوسطي منذ السبعينيات «، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

10 -عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

11 –عمل البرلمان الأوروبي وتشريعاته في يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

12-هشام بشير، " الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا أسبابها تداعياتها، سبل مواجهتها «، السياسة الدولية، العدد: 179، يناير 2010.

13 -شريف السيد، " اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان «، مجلة الموارد. صيف 2005.

14 -فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، " البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية «، السياسة الدولية. في الموقع: *www.digital/ahram.org/motnw3a/apsx?serial=409059Sarchid=*

15-محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال في: مكافحة الهجرة غير المشروعة.

16 -عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

17 -محمد الصافي، إشكالية الهجرة الغير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن العشرين (المغرب نموذجا) ط 1، العدد الثالث، شهر يونيو 2021 ص 3.

متوفر على الموقع الاكتروني *https://.asjp.cerist.dz/en/downArticl*

18 -ناجي عبد النور، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي «، في: الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط.

19 -فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، " البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية «، السياسة الدولية في الموقع: *www.digital/ahram.org/motnw3a/apsx?serial=409059Sarchid=12*

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 -هانس بيتارمان، هارالد شومان، فخ العولمة. الكويت: عالم المعرفة، 1998.

2 -يوروميد 2، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية للهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط، يوليو 2015.

3- *Naima Guennouni, Les migrants et leurs droits au Maghreb (Tunisie, Algérie, Maroc) , cahier de L'unesco: migration et droit humains, Université Hassan II, Casablanca, 2004. p.64.*

4- *Blanc Chaleart, Marie Claude, Histoire de l'immigration, Edition la découverte, Paris, 2001, p24..*